

التربية المدنية
ومستقبل مصر
الحديثة

مع الحرر

رسالة الكترونية غير
دورية

العدد الثاني مايو 2012

مشاركة الشباب وثقافة العمل التطوعي



مع الحرر

رجائي نصرى أبو طبق

باحث

فى المناهج وطرق التدريس

مدرب فى مجال التنمية

مدير برامج بمؤسسة سيداف

(مؤسسة دعم التنمية التربوية المتكاملة)

المراسلات

ragaeyedu@yahoo.com

r.cedaf@gmail.com

cedaf.edu@gmail.com

http://kenanaonline.com/
civiceducation

المحتويات

1	مشاركة الشباب وثقافة العمل التطوعي
2	التربية الدينية وعلاقتها بالمواطنة
3	رؤية مستقبلية نحو مناهج التربية على المواطنة بالمدارس المصرية
4	قيم التربية المدنية فى فكر رواد النهضة المصرية (مى زيادة)

المجتمع إلى المشاركة الحقيقية والإسهام فى إصلاحات حقيقية داخل مجتمعهم . وقد طرح عدد منهم الخبرات التى حصلوا عليها فى بناء

تأتى أهمية مشاركة الشباب فى نشر ثقافة العمل التطوعى بين قطاع عريض بين زملائهم أهمية بالغة فى تنمية قيم مجتمعية نفتقر إليها مثل

الحفاظ على الصالح العام وإكتراده كصالح خاص يعود على كل شخص بذاته . وقد عرض الشباب بجمعية الوحدة السكنية بالسلام أول ثلاث مشروعات ومبادرات شبابية قاموا بها خلال الفترة السابقة منها اعلاء قيمة الوحدة الوطنية والعيش المشترك فى رسم جداري بقيادة أحد الفنانين التشكيليين

وايضا حملة لنشجير ونظافة الحى والمبادرة الثالثة مرآون شبابى فى شوارع مدينة السلام حاملين شعارات وطنية وأيضاً شعارات تحفز سكان الحى على أهمية المشاركة فى الانتخابات التشريعية . بجانب عدد من الندوات الثقافية التى ساهموا فى إعدادها ، وكانت المبادرات هى بمثابة خبرة جديدة اظهرت القدرات الكامنة فيهم على حد تعبيرهم فقد تغير الفكر السلبي نحو



شخصياتهم وقدرتهم على الحوار مع الآخرين وقبول رفض المعارضين لهم واحترام هذا واصبحوا قادرين على شرح فتاتهم للأخريين.

وفى سياق الورشة تناولنا أهمية مشاركة الشباب



فى الحياة السياسية وهى :

• المشاركة السياسية للشباب ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية .

• تعطى المشاركة فى النظم الديمقراطية الحق فى محاسبة المسؤولين عن أعمالهم إذا ما قصروا فى الأداء .

• المشاركة الإيجابية تنمى العلاقة بين الفرد ومجتمعه . وهذا ينعكس على شعوره بالانتماء لوطنه

• تؤدى المشاركة إلى تقليل عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب . وتحقق قيم المساواة والحرية وبهذا نسعى إلى تحقيق الاستقرار العام .

• أن المشاركة تجعلنا أكثر وعياً وإدراكاً لحجم المشاكل المجتمعية والموارد المتاحة لعلاج هذه المشكلات ولهذا يفتح باب التعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية .

• المشاركة هى جزء من تحمل مسؤولية صنع القرار ويسرع فى تنفيذ الخطط والمشروعات التنموية التى تقوم بها الدولة ، لان المشاركة تتم بناء على معرفتهم التامة وإدراكهم لفوائد هذه المشروعات وأهميتها .

التربية الدينية وعلاقتها بالتربية على المواطنة

إلى جزأين مسلم ومسيحي وتعلوا الانتماءات الدينية على الانتماءات الوطنية، هذا الانقسام يعنى استبعاد الآخر فى الأنشطة اليومية والحياتية وظهور وظائف فقط للمسلمين ووظائف فقط للمسيحيين ومدارس إسلامية ومدارس مسيحية ويزداد الانقسام والتصنيف والتمييز فى المجتمع وتظهر وتعلو الخطابات الدينية بكل أشكالها التبعية والسطحية وهى أيضا شكل من أشكال هدم المواطنة. والانقسام الأكثر خطورة هو الانقسام الديني على أساس الانتماءات المذهبية فمثلا عندما نقول :

أنا مواطن مسلم سنى مصرى .

أنا مواطن مسلم سلفى مصرى .

أنا مواطن مسلم اخوانى مصرى.

أنا مواطن مسيحي ارثوذكسى مصرى.

أنا مواطن مسيحي بروتستانتى مصرى.

أنا مواطن مسيحي كاثوليكي مصرى.

وهذا يمثل الخطورة الحقيقية على المواطنة لان أصحاب الانتماءات المذهبية يرون أن الحقيقة المطلقة لديهم هم فقط دون غيرهم من المذاهب سواء فى نفس العقيدة الدينية الواحدة أو العقائد الأخرى . وهنا لا وجود لعيش مشترك أو احترام للاختلاف لان الانتماءات الدينية المذهبية تسبق بمسافات كبيرة الانتماءات الوطنية المشترك التى تشمل الجميع بلا تميز أو تفريق بسبب لون أو دين أو مذهب أوالخ.

ان كلمة **مصري** هى الكلمة الوحيدة المكررة لدى الجميع مهما اختلفوا فى الانتماءات الدينية أو المذهبية “ **مصري** “ لذلك فمن الضروري أن يقول الجميع “ **أنا مصري** “ والأفضل “ **نحن مصريون** “



المجتمعات المتحضرة سواء متدينة كانت أو علمانية مجتمعات تختفي فيها – أو بالأحرى تكاد تختفي – كل التمايز والتحيزات والانقسامات التى تهدد وحدة المجتمع ، وهى وحدة تسمح بالتنوع والاختلاف فى إطار مبادئ وغايات جامعة لطوائف الأمة التى تتعايش على أرض واحدة ، من أجل مصير واحد ...

ويوجد فى المناهج المصرية التى تقرها وزارة التربية والتعليم مادة دراسية بعنوان التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية) وهى تدرس أبداً من الصف الأول الابتدائى وحتى الصف الثالث الثانوى وتحتوى المادة الدراسية فى المرحلة الابتدائية التى خضعت للتطوير خلال الأعوام السابقة على- تقريبا أربع وحدات - منهم ما يتناول العقائد (الإسلامية / المسيحية) وأخرى تتناول السلوكيات الإيمانية فى العبادات وقليل من السلوكيات الحياتية مع المجتمع. فمادة التربية الدينية هى فى الأساس مادة عقائدية تعبدية (أكثر منها مادة للمواطنة). ويرى الباحثين أن الانتماءات الدينية التى يفرزها التعليم تنقف حائل عثرة أما الانتماءات الوطنية والمواطنة وذلك لأنها تقسم المجتمع إلى أجزاء.

أما التربية على المواطنة من أولوياتها بناء ثقافة استقلالية فى مقابل التبعية ونشر الثقافة الحقوقية فى الحياة العامة التى

تجمع المواطنين جميعا .

دعونا نأتمل هذه العبارات :

عندما أقول **أنا مواطن مصري**

(وهذه العبارة يقولها كل مصري وتشمل المصريين بكل فئاتهم ومعتقداتهم وهذه العبارة لا تلغى الانتماءات الدينية أو الهوية الإسلامية للدولة كما يفترض البعض ويصدرها بخطاب إعلامي يهدم أواصل المواطنة)

أما إذا قلنا:

(**مواطن مصري مسلم / مصري مسيحي**)

(**مواطن مسلم مصري/ مسيحي مصري**)

والعبارة الثانية هى الأشد خطراً على المواطنة

وفى كلتا العبارتين يحدث الانقسام فى المجتمع

فى إطار التعريف **بالتربية على المواطنة**، نجد تنوعاً واسعاً فى التعريفات التى تطرحها البرامج المختلفة للتربية الحديثة وتبدأ من المفهوم الواسع الأكثر عمومية باعتبارها " منهج حياة " يتضمن تنمية إحساس الفرد بحقوقه ومسئوليته الاجتماعية عن وطنه ومشكلاته، وإدراكه لكيفية ممارسة دوره فى تحمل المسؤولية الاجتماعية، إلى تصور آخر لمفهوم ينظر إليها من زاوية حقوق الإنسان ويتركز أكبر على حقوق الفرد، ودفع النشء والشباب والمواطنين عموماً إلى إدراك قيمة المشاركة فى العملية الانتخابية .

ويذهب الباحثين فى علم الاجتماع الى تعريف المواطنة فى المجتمع الحديث على أنها علاقة اجتماعية تقوم بين الأفراد والدولة، حيث تقدم الدولة الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأفراد، عن طريق القانون والدستور الذى يساوي بين الأفراد ككيانات بشرية طبيعية، وفى المقابل يقدم الأفراد الولاء للدولة ويلجؤون إلى قانونها للحصول على حقوقهم. ومن مميزات هذا التعريف انه بالإضافة إلى كونه نمطياً من الناحية النظرية فهو فى الوقت نفسه إجرائي منهجي يتيح دراسة المواطنة وقياسها وتحديد مستوياتها والتنبؤ بأبعادها وأفاقها وتقييم وتقويم أدائها فى أي مجتمع.

فمن الواضح فى

هذا التعريف أنه يتضمن آلية

التعاقد (العقد الاجتماعي) فحين يفترض أن تكون الدولة هى المسؤولة عن ترسيخ الشعور بالمواطنة، فإنها إذا أخلت بشروط العقد، أي إذا لم تؤمن الحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد ولم تساو بينهم عملياً أمام القانون، كان من الطبيعي أن يخف إحساس الأفراد بشعور المواطنة والولاء لقانون المجتمع - الدولة التى يعيشون فيها، وهنا ممكن الخطورة حيث يبحث الأفراد عن مرجعية أخرى تحميهم، أو تقدم لهم شعوراً ولو كان وهمياً بهذه الحماية، كالعودة إلى الارتباط بالجذور الدينية أو الطائفية والعائلية والقبلية والعرقية والإقليمية.

ومع التطور الذى عرفته البشرية وظهور المواثيق والعهود الدولية المعنية بحقوق الإنسان باتت

رؤية مستقبلية نحو مناهج التربية على المواطنة في المدارس المصرية

أما فيما يخص مناهج التربية الدينية :

- يجب أن تعالج المناهج الدراسية مشكلة الانتماء المغلق بطريقة عملية تنطلق من منطق المواطنة الحقيقية القائمة على العدل والمساواة وحقوق الآخر وتعمل على تغيير القيم المجتمعية والسياسية للمواطنين التي من شأنها تمزيق الوطن إلى فئات على أساس مذهبي أو عقائدي.
- لابد أن تنمي المهارات الحياتية في التواصل والتفاعل والتسامح وحرية أبداء الرأي واحترامه وقبوله وغيرها من المهارات التي من شأنها تثرى العيش المشترك بين أبناء الوطن دون النظر إلى الانتماءات الخاصة.
- لابد أن تبتعد المقررات الدينية عن تناول الموضوعات التي تتناول المعتقدات الأخرى من خلال المقارنات العقائدية واللاهوتية، التي تجعلنا نقع في معارك فكرية وإيمانية مع الآخر وتصرفنا عن بناءنا الفكري والعقدي لانتمائنا الديني أو المذهبي.
- ضرورة تقديم المعتقد الآخر في صورة معرفية للتعرف على الآخر فقط واحترام الاختلاف معه.
- ويقع العائق الأساسي لتحقيق الفائدة الحقيقية من العملية التعليمية على عاتق المعلم فعليه ان يكون حاملا للقيم المشتركة التي تحملها الأديان السماوية ولا تجعل هناك مجال لتغذية روح الاستبعاد او نبذ الآخر المختلف أو الاستهزاء بمعتقداته الدينية أو المذهبية أو الفكرية أو السياسية... الخ

- لابد أن تصل المناهج إلى مرحلة تنمية الذهن النقدي لدى الطالب وتمكنه من آليات الحوار في مناقشة مختلف القضايا.
- لابد أن يتضمن المناهج مفاهيم الحرية والعدل والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التي نادى بهم ثورة الشباب ثورة 25 من يناير.
- تقديم نماذج وطنية (إسلامية ومسيحية) ساهمت في بناء الحضارة المصرية على مر العصور، وهذا ظهر واضحا في ثورة 25 من يناير عندما استحضر الجميع تعانق الهلال مع الصليب الذي كان رمزا لثورة 19
- تطبيق الامركزية في التعليم وإعطاء الفرصة لكافة المؤسسات التعليمية الحكومية والغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في بناء مجتمعاتهم (الريف والحضر) ولكن بشرط وجود مشروع وطني تحميه الدولة وتسعى إلى تحقيقه لبناء دولة المواطنة ، وسيادة القانون ، دولة مدنية ديمقراطية حديثة.
- توفير البيئة المدرسية المواتية لبناء وتنمية اتجاهات الطلبة السياسية والاجتماعية والتربية الأخلاقية والدينية من شأنها أن تقيم نظام مجتمعي ديمقراطي مستقر .

لهذا على القائمين بتأليف وتدريب مادة التربية الدينية أن يراعى الأتي :

فيما يخص تأليف المقررات الدينية :

- عدم تكرس الانتماءات الدينية على حساب الانتماءات الوطنية فإن هذا التكريس من شأنه أن يهدم المواطنة وقيم العيش المشترك ولا يقود الوطن إلى التقدم والازدهار.
- أن تتناول مقررات التربية الدينية التعريف الصحيح للعقائد الأخرى بصورة معرفية - لا أكثر - تكسب الفرد احترام الآخر واحترام الاختلاف معه.
- عدم تناول مقررات التربية الدينية لمعتقدات أخرى بصورة أثبات صحة المعتقد فيؤدي هذا إلى تشويه هذه المعتقدات.

فيما يخص القائمين على تدريس مادة التربية الدينية:

- عليهم احترام العقائد أو المذاهب المختلفة وعدم الخوض في مقارنات دينية أو لاهوتية من شأنها تقود الطلاب إلى الصراعات الطائفية أو المذهبية.
- لابد أن يكون متخصص في دراسة العقائد ولديه ثقافة في مقارنه الأديان وهذا من شأنه أن يقدم معارف حقيقية للمعتقدات الدينية لطلاب طائفته سواء مسلمين أو مسيحيين
- يستبعد انتماءاته المذهبية ومرجعياته الدينية في تدريسه لمادة التربية الدينية ويكتفى بما هو مقرر في الكتب المدرسية.

أخيرا

وفي ظل التحول الديمقراطي الحادث في

العالم العربي عامة وفي مصر خاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير يبقى الإجابة على هذه الأسئلة أمر في غاية الأهمية وعلى المسؤولين أن يجيبوا بكل إقتدار وصدق .

- هل تسعى الدولة حقيقيا إلى تحقيق المواطنة الشاملة والحقيقية لبناء دولة ديمقراطية حديثة؟
- هل تسعى الدولة إلى إحداث تغيير جذري في كافة المؤسسات وخاصة المؤسسة التعليمية بأعتبار أن التعليم هو البوابة الأساسية لبناء دولة الحديثة ؟
- هل نستطيع الاستفادة من التجارب السابقة في مشروع التربية على المواطنة وعلاج نقاط القصور بصورة حقيقية وصادقة ؟
- هل تستطيع المؤسسة التعليمية تحرير عقول المواطنين من قيود الخطوط الحمراء وتقديم تعليم يسمح بقراءة واعية للأحداث والتأثير الإيجابي فيها

- هل يؤمن القائمين على التعليم إنه لا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر بحقوقه ويقوم بمسؤولياته في وطنه، فلا مواطنة بدون مواطن ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شئون الوطن على كافة المستويات.

لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

- عصام عبدالله : المواطنة حقوق وواجبات ، مشروع السلام المجتمعي : مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، تحرير سعيد عبد الحافظ
- وحيد جبران (2003): تصور للإطار المفاهيمي للتربية المدنية ، ورشة العمل التي عقدت في محافظة جنين 21/3/2003 ، مركز إبداع المعلم .
- محمد منير مجاهد (2009) : التعليم والمواطنة : وثائق المؤتمر الوطني الثاني لمناهضة التمييز الديني ؛ القاهرة 24-25؛ 2009
- مصطفى قاسم (2008) : التعليم والمواطنة، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية.

قيم التربية المدنية في فكر رواد النهضة المصرية



ولو اقترينا أكثر إلى كتاباتها ستجد انها تصف الفقر بأنه مرض وخمول وعبودية، وبأن الثورات ضرورية لجرف النظم البائدة، وتجديد القوى وقد تمتن للأمة العربية من المحيط إلى الخليج أن تتحرر من الاستعمار وتتمتع بالاستقلال والسيادة الكاملة وتستعيد مجدها العربي القديم

وعلى الرغم من كثرة ما كتب عن مي في حياتها وبعد رحيلها فلم يرد في هذه الكتابات شيء—إلا في إشارات خاطفة—عن " المحنة الأليمة " التي تعرضت لها في السنوات الأخيرة من عمرها بعد ان زارت باب روما وهاجمت في غرفة الإنتظار الملحقة بمكتب الفاتيكان ديكتاتورية موسيليني قائلة " إن الفاشية الجديدة في الدولة الإيطالية التي وعد الدوتشي بأن يعيد لها مجد الدولة الرومانية القديمة ، إنما تطلب المسيح لصلبه من جديد "

وعندما سئلت مي : أى مسيح تقصدين سيعاد صلبه؟ أجابت على الفور بلا تردد : الحرية والديمقراطية والارتباط بين الحرية والديمقراطية لا يحتاج إلى بيان ، لأنه لا حرية بدون ديمقراطية ، ولا ديمقراطية بدون حرية ، وإن كنا نستطيع أن نضيف ضى ضوء معارفنا المعاصرة أنه لا حرية ولا ديمقراطية بلا أمن اقتصادي.

سنة 1914 عقدت "مي زيادة" صالونها الأدبي الذي يعد أشهر صالون أدبي في مصر، وأسست مي ندوة أسبوعية عرفت باسم (ندوة الثلاثاء)، جمعت فيها -عشرين عامًا- صفاة من كتاب العصر وشعرائه، كان من أبرزهم: أحمد لطفي السيد، مصطفى عبدالرازق، عباس العقاد، طه حسين،

شيلي شميل، يعقوب صروف، أنطون الجميل، مصطفى صادق الرافعي، خليل مطران، إسماعيل صبري، وأحمد شوقي.

يقول عميد الأدب العربي طه حسين عن ذكرياته في صالون مي: "كان الذين يختلفون إلى الصالون متفاوتين تفاوتاً شديداً فكان منهم المصريون على تفاوت طبقاتهم ومنزلتهم الاجتماعية وعلى تفاوت أعمارهم، وكان منهم السوريون ومنهم الأوروبيون على اختلاف شعوبهم وكان منهم الرجال والنساء وكانوا يتحدثون في كل شيء ويتحدثون بلغات مختلفة بالعربية والفرنسية والانجليزية خاصة .

توفيت مي زيادة بالقاهرة في 19 من أكتوبر 1941 وبهاها الأديباء والشعراء بكاء مريزاً.

الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية—مركز الأهرام لدراسات حقوق الإنسان—نيل فرج 2007



مي زيادة (1886 - 1941) كانت شاعرة وأديبة ومترجمة لبنانية - فلسطينية، ولدت في الناصرة عام 1886، اسمها الأصلي كان **ماري إلياس زيادة**، واختارت لنفسها اسم **مي** فيما بعد. كانت تتقن ست لغات ومنها الفرنسية و الألمانية و الإنجليزية والإيطالية ، وكان لها ديوان باللغة الفرنسية.

وفي العام 1907، انتقلت مي مع أسرته للإقامة في القاهرة. وهناك، عملت بتدريس اللغتين الفرنسية والإنكليزية، وتابعت دراستها للألمانية والإسبانية والإيطالية. وفي الوقت ذاته، عكفت على إتقان اللغة العربية وتجويد التعبير بها. وفيما بعد، تابعت مي دراسات في الأدب العربي والتاريخ الإسلامي والفلسفة في جامعة القاهرة.

نشرت مي مقالات وأبحاثا في كبريات الصحف والمجلات المصرية في ذلك الوقت مثل: المقطم - الأهرام - الزهور - المحروسة - الهلال - المقتطف أما الكتب، فقد كان باكورة إنتاجها العام 1911 ديوان شعر كتبتة باللغة الفرنسية و أول أعمالها بالفرنسية اسمها (أزاهير حلم) ظهرت عام 1911 وكانت توقع باسم ايزس كويبا ثم صدرت لها ثلاث روايات نقلتها إلى العربية من اللغات الألمانية والفرنسية والإنكليزية. وفيما بعد صدر لها: (باحثة البادية) (1920)، (كلمات وإشارات) (1922)، (المساواة) (1923)، (ظلمات وأشعة) (1923)، (بين الجزر والمد) (1924)، و (الصحائف) (1924).

المساواة والعدالة لدى فكر مي زيادة

المساواة عند مي كما جاءت في وثيقة حقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية (1789) هي المساواة بين البشر في الحقوق العامة وفي فرص الترقى إلى كافة المراتب دون إلغاء للتفاوت الاجتماعي، أو لتعدد المراتب لدى مي لطواهر الطبيعة الثابتة.

العدالة عند مي لا يختلف عن مفهوم أفلاطون في كتابه الجمهورية حيث تبقى الطبقات على حالها الذي ورثته من الماضي، وتقوم بتوريثه في المستقبل. وهذا المفهوم ينبع من رؤية لحكومة الحكماء او العارفين، وهي بالطبع حكومة غير ديمقراطية بالمعنى أو المفهوم الحديث .

ومع ذلك فإن مي تذكر في موضع آخر في كتابها "المساواة أن تغيير هذه الأوضاع الثابتة يكون بالمعرفة والتعليم وإنماء المواهب المنبهة للأطماع العامة، وإثارة النفوس على التقاليد الموروثة. وهذا الرأي نفسه الذي يرى ان الشعوب الجاهلة لا تصلح للممارسة الديمقراطية قال به جون ستيورات ميل ، وقال فولتير في سياق مشابه إن تنازل المرء عن حريته يتنافى مع طبيعته الإنسانية.